

المصدر: الوسط

التاريخ: ١٠ ابريل ٢٠٠٠

ربع قرن على الرضاة الأولى... فماذا تغير؟

انقلابات وانتفاضات وحروب داخلية غيرت وجه لبنان

ظل وجود عسكري وسياسي سوري و٢٢ عاماً في ظل احتلال اسرائيلي لقسم من جنوبه. وهذا يعني ان ٤٢ عاماً من ٧٤ عاماً هي تاريخ لبنان الحديث تكشف ان نحو ثلثي عمره السياسي والدستوري اقام في ظل سيادة الآخرين على ارضه، وفي ظل قراراتهم عليه. بل في الواقع وقع نحو نصف تاريخ لبنان المستقل ايضاً في دائرة سيادة الآخرين وقراراتهم منذ «الجمهورية الثانية» والى ما بعد اعلان «الجمهورية الثالثة» ولا يزال.

بعد ٢٥ عاماً على الرضاة الأولى في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥، ماذا تبقى من لبنان القديم؟ وبماذا جاء لبنان الجديد اذا كان لا بد من الاعتقاد بان حرب ١٩٧٥ - ١٩٩٠ كانت حداً قاطعاً بين ما قبل ١٩٧٥ وما بعد ١٩٩٠ الى اليوم؟ بل لعل الارقام الآتية عن حقبة الحرب اللبنانية في وسعها ان تنبئ بأي تغيير كبير حصل وأي قوى وطوائف ومذاهب وكلد على جثتها هذا التغيير: ١٣٣١٤٠ قتيلاً و٢٠٧١٥١ جريحاً و١٧٤١٥ مفقوداً و١٢٩٦٨ مخطوفاً و١٣٤٥٥ معاقاً ما بين ١٩٧٦ و١٩٩١. ولا يدخل في عداد هذه الارقام القتلى الفلسطينيين الذين سقطوا في مخيماتهم في اثناء الاشتباكات بين التنظيمات والفصائل الفلسطينية، ولا الغارات الاسرائيلية

هل هي ٢٥ عاماً انقضت على الرضاة الأولى في أطول الحروب اللبنانية التي بدأت في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ وانتهت في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠ لتكشف التغيير الكبير الذي أصاب هذا البلد الصغير في كل شيء تقريباً، أم أن المناسبة حلقة في سلسلة لم تنته بعد وإن توقفت الحرب؟

نحو ثلثي تاريخه الحديث أمضاه لبنان بلا قرار مستقل، مرة تحت وطأة الوصاية، ومرة تحت وطأة الاحتلال، ومرة - وربما مراراً - تحت وطأة عدم قدرته على قيادة نفسه وتوجيه إرادته وقراره المستقل. أما بلغة الارقام فتاريخ لبنان الحديث هو الآتي: منذ اعلان الجمهورية اللبنانية، «الجمهورية الأولى» ووضع أول دستور للبلاد (١٩٢٦) وحتى نياله الاستقلال الوطني (١٩٤٣)، اقام لبنان ١٧ عاماً في ظل حكم الانتداب الفرنسي. ومنذ ١٩٤٣ وحتى اليوم، عبر لبنان في ٥٧ عاماً جمهوريتين اثنتين، الأولى هي «الجمهورية الثانية» (١٩٤٣ - ١٩٨٩) والثانية هي «الجمهورية الثالثة» مع تعديل الدستور عملاً بإصلاحات الطائف ووضع موضع التنفيذ (١٩٩٠)... في السنين الـ ٥٧ هذه ٢٥ عاماً منها في

على المخيمات الفلسطينية التي قضت على نحو ٢٠٠ فلسطيني. ولا يدخل في هذا الحساب ايضاً مقتل ٨٥٧ فلسطينياً وجرح ١١٢٤ آخرين في اقتحام مخيمي صبرا وشاتيلا (١٩٨٢) على اثر اجتياح الجيش الاسرائيلي بيروت، ولا سقوط ٩٢٦٧ قتيلاً و٦٧٨٧ جريحاً في حروب مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا والجنوب بين التنظيمات الفلسطينية وحركة «أمل». ولا يدخل في هذا الحساب تفجير ٢٦٤١ سيارة أودى بحياة ٤٢٨٦ وجرح ٦٧٨٤، فضلاً عن حروب الميليشيات المسيحية وانتفاضات بعضها على البعض الآخر او تصفية جيوبها («القوات اللبنانية» وأحزاب «الجبهة اللبنانية») بمقتل ٢٣٢٨ مواطناً، وحرب الجيش اللبناني و«القوات اللبنانية» بمقتل ٦٤٨ مواطناً (١٩٩٠)، وحروب الميليشيات الاسلامية والعقائدية بعضها مع البعض الآخر (حركة «أمل» و«حزب الله» والحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي و«المرابطون» والحزب السوري القومي الاجتماعي) التي حصدت اعداداً غير محددة من القتلى والجرحى. من غير اغفال مئات اللبنانيين في المعتقلات في «الحزام الامني» المحتل وداخل اسرائيل. وكذلك من غير احتساب مئات القتلى في الشهور الاولى من بدء الحرب (١٩٧٥) بتصفيات جسدية فورية سببها الانتماء المذهبي والطائفي والعقائدي. ولا احتساب اعداد اللبنانيين الذين هاجروا من بلدهم في سني الحرب بنسبة ٢٠ في المئة من سكانه ليبلغ الرقم بين ١٩٧٥ و١٩٩٥ أكثر من مليون مهاجر. اما اللبنانيون النازحون من بيوتهم وبلداتهم داخل وطنهم لأسباب تتصل بالمعارك العسكرية والتهديدات والابعاد والاختلاف المذهبي والطائفي، فبلغوا نحو ٧٠ ألف عائلة بمعدل وسطي هو ٢٥٠ ألف مهاجر بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، رجع منهم نصفهم تقريباً بعد ١٩٩١ بفعل تطبيق خطط العودة والمصالحات واعادة بناء المنازل المهتمة وتنمية القرى.

لكن الذكرى ٢٥ على الرصاصة الاولى في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ليست هذه الارقام فقط. ولا هي ارقام فقط. بل ايضاً بسبب تلك الحرب ونتائجها التي لم تكن على صورة اندلاعها ولا على صورة افرقتها الاولين، اوجدت لبنان آخر هو غير لبنان القديم الذي عرفه اللبنانيون في الاربعينات والخمسينات (في نروة ازدهاره) والنصف الاول من الستينات عشية الحرب العربية - الاسرائيلية في ١٩٦٧. انتهت الحرب في لبنان على نحو لا يمت بصلة ابداً الى دوافع انفجارها، ولم تكن دوافع هذا الانفجار وشراسته



حرب الخيام الفلسطينية سقط فيها أكثر من ١٩ ألف قتيل.

في الوقت نفسه حرباً على موقع لبنان في خضم الصراع العربي - الاسرائيلي. ولذا عارضت سورية وجيشها بشراصة ابرام لبنان اتفاق سلام مع اسرائيل، وساهمت مع حلفائها اللبنانيين بزعامة وليد جنبلاط ونبيه بري في تقويض السلطة المركزية لعهد الرئيس أمين الجميل مما أدى إلى انشطار المناطق عن بعضها البعض. وقيل يومها في «حرب الجبل» (١٩٨٢) انها حرب اللبنانيين المؤيدين لـ«الخيار السوري» في مواجهة اللبنانيين المؤيدين لـ«الخيار الاسرائيلي» الذي لم يكن يعني أكثر من محاولة متعثرة لأمين الجميل لإخراج البلاد من دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي، بتحقيق سلام مستقل مع اسرائيل. لكن ذلك كان يعني أيضاً بالنسبة الى السوريين (الذين أخرج الاسرائيليون جيشهم النظامي من بيروت والمرتفعات المتاخمة لها حتى طريق بيروت - دمشق) تطويقهم بتأنية الدول العربية التي تبرم سلاماً مع اسرائيل. فحاض اللبنانيون حلفاء سورية معركة عودة جيشها الى بيروت (١٩٨٧) بعد معركة تفكيك الجيش اللبناني وانتزاع بيروت وجبل لبنان الجنوبي من سيطرة حكم أمين الجميل الذي لم ير مفرأ من التسليم، حفاظاً على استمراره في رئاسة الجمهورية، بـ«الخيار السوري» فينقسم المسيحيون من حوله وعليه. حتى اجتياح ١٩٧٨ وسيطرة اسرائيل على شريط امني داخل الاراضي اللبنانية بغية ابعاد هجمات المسلحين الفلسطينيين عن مستوطناتها، لم يكن العامل الاسرائيلي قد دخل فعلياً في صلب معادلة الصراع الداخلي في البلاد الذي ظل

لتوصل الى خاتمته في ظل الثمن الباهظ الذي دفعه لبنان بتهادي عملته الوطنية وانهيار اقتصاده وتدمير بناه التحتية وتشقق مؤسساته الدستورية وتصدع وحدته الوطنية وانشقاق طوائفه ومذاهبه بعضها على البعض الآخر. طويت صفحة الحرب فجأة بقرار عربي ودولي، وبوثيقة كانت محور تفاهم أكثر من فريق كان معنياً بالحرب اللبنانية الطويلة، نشان السوريين والاميركيين والاوروبيين والفاثيكان، ثم في آخر هذه السلسلة اللبنانيون: اتفاق الطائف الذي تضمن اصلاحات سياسية ودستورية في نظام الحكم وأعاد بناء العلاقات اللبنانية - السورية سببياً الى انتهاء حرب طويلة كانت بدأت بحرب شوارع بين الفصائل الفلسطينية وميليشيا حزب الكتائب بعد ظهر الأحد ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ في عين الرمانة، بإطلاق نار على بوسطة كانت تقل فلسطينيين في طريقها الى مخيماتهم مروراً بذلك الحي المسيحي. منذ ذلك النهار شاع في البلاد انفجار حرب لبنانية - فلسطينية استمرت حتى ١٩٨٢ مع خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ومخيمات ضواحيها الى تونس، لتنفجر من ثم حرب ثانية بين اللبنانيين على تطوير نظام الحكم ووضع اصلاحات دستورية وسياسية، كما على الموقف من وجود الجيش السوري في لبنان وفي خضم احتلال اسرائيلي بدأ للجنوب في ١٩٨٧ ثم توسع في ١٩٨٢ ليشمل نحو نصف البلاد ويدق ابواب العاصمة بيروت، ثم يحتلها بعد اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل. على ان حرب اللبنانيين ضد اللبنانيين كانت

لثلاث سنوات (١٩٧٥ - ١٩٧٨) أسير الحرب اللبنانية - الفلسطينية، يختطف اللبنانيون بإزائه بين فريقين: كمال جنبلاط (وبعد اغتياله وليد جنبلاط) يقود مع الاحزاب العقائدية واليسارية: معركة حماية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان كجزء من هدف مقاومة اسرائيل لاستعادة الاراضي المحتلة، وكميل شمعون وبيار الجميل (بالتزامن مع صعود بشير الجميل) يقودان معركة تجريد الفلسطينيين من اسلحتهم وتقويض دولتهم التي نجحوا في بنائها منذ ١٩٧٢ من ضمن الدولة اللبنانية.

في تلك الاثناء كان قد دخل العامل السوري في مهمة وساطة بين الطرفين اللبنانيين اللذين اضفيا ايضا على حربهما ملامح اللبنة: كمال جنبلاط ومن بعده نجله وحلفاؤهما بالمناداة باصلاح جذري للنظام السياسي والدستوري في البلاد وان بالوسيلة العسكرية، والاحزاب المسيحية بتشبيثها بالنظام القائم مع انفتاح محدود على فكرة الاصلاح كرد فعل على تهديد المسيحيين في وجودهم السياسي. بدأ الفلسطينيون حلفاء كمال جنبلاط، والسوريون بعد دخول جيشهم النظامي الى عمق الاراضي اللبنانية (١٩٧٦) حلفاء الميليشيات المسيحية بغية اعادة التوازنين السياسي والعسكري بين هذين الفريقين وتجنيد احدهما الانتصار على الاخر، والتمكن من السيطرة على الورقة الفلسطينية في النزاع العربي - الاسرائيلي الذي لم يجد السوريون آنذاك سبباً لعزله عما يدور



القوات السورية في بيروت.

داخل لبنان. وهي وجهة النظر التي ستؤكد بعد أكثر من عقدين، خصوصاً اعتباراً من النصف الثاني من التسعينات، صحة الموقف السوري في حاجته الى لبنان في حماة النزاع مع اسرائيل - وفرص بلوغ تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي عبر بوابة لبنان أولاً.

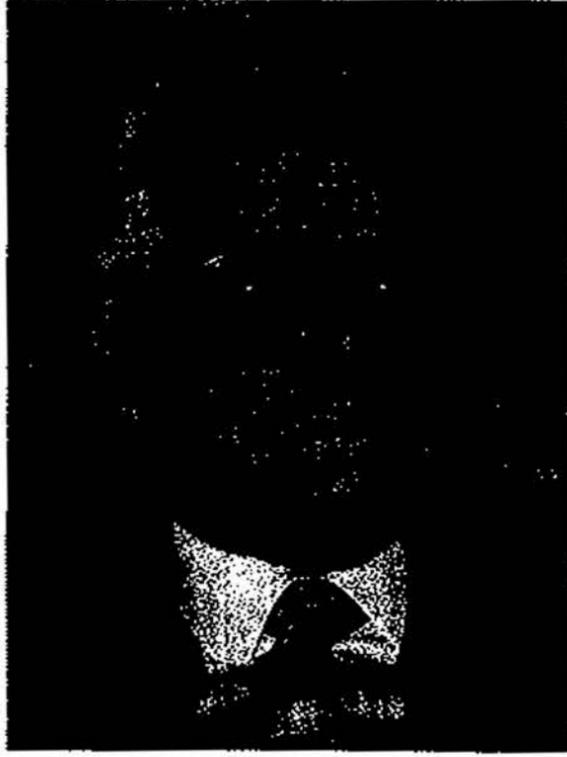
بيد ان لعبة المواقع هذه سرعان ما انقلبت الى نقيضها الحاد في الشهور الاخيرة من 1977 فالسوريون اضحوا حلفاء القوى الاسلامية والاحزاب العقائدية بقيادة وليد جنبلاط والمنظمات الفلسطينية (خصوصاً بعد زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل)، والاحزاب المسيحية المنخرطة في «الجبهة اللبنانية» أرسدت علاقات تعاون عسكري مع اسرائيل توجّه اجتياح الدولة العبرية لبنان في 1982 والذي سرعان ما ساهم في انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية ومن بعده شقيقه أمين الجميل، يمثل ما ساهم من قبل الجيش السوري (في عزّ تحالف دمشق مع «الجبهة اللبنانية») في انتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية (1976)، ثم بعد سنوات في انتخاب رينه معوض ومن بعده الياس الهراوي رئيساً للجمهورية (1989).

ولذا لم تكن الحرب اللبنانية مرة، بلاعبها اللبنانيين خصوصاً، الا أسيرة التوازن السياسي والعسكري الاقليمي بين سورية واسرائيل. خرج الفلسطينيون من المعادلة وانخرط فيها اللبنانيون منقسمين مجدداً بين حلفاء لسورية ومعارضين لها. في 1989 انتهت فجأة الحرب اللبنانية باتفاق وقعه البرلمان اللبنانيون في مدينة الطائف السعودية برعاية عربية وتسليم أميركي وأوروبي ورضى فاتيكانى. انتهت الحرب فجأة بوثيقة اصلاحات سياسية لم يلبث ان كرسها بعد نحو سنة تعديل الدستور. في هذه الغضون فوّض الى السوريين الاشراف على إعادة الاستقرار الى البلاد وبناء حكومة مركزية بدءاً بتصفية الجيب الذي كان لا يزال يشغله اعتصام العماد ميشال عون، رئيس الحكومة العسكرية الانتقالية، في القصر الرئاسي رافضاً الانضمام الى تسوية الطائف والاعتراف بالشرعية الدستورية المنبثقة منه (بانتهاء رينه معوض ثم الياس الهراوي رئيساً، وبحكومة سليم الحص). فأطاحه هجوم عسكري نفذه الجيشان السوري واللبناني بعدما كان البرلمان اللبنانيون انجزوا قبل اقل من شهر (1990) تعديل الدستور.

كان ذلك ايذاناً بالانتقال بالبلاد الى «الجمهورية الثالثة» وطى صفحة الحرب في لبنان نهائياً. اذ ذلك قيل ان ثمة اتفاق طائف آخر يصنعه السوريون في لبنان من خلال شرعية دستورية تدين لهم بالولاء، ابرز وجوهها الياس الهراوي الذي رشحته دمشق لرئاسة الجمهورية، فأطلق يدها في قرار اطاحة ميشال عون. الا انه كان في المقابل القرار الوحيد الذي سيتيح له الامساك بالسلطة والحكم رئيساً فعلياً يسيطر

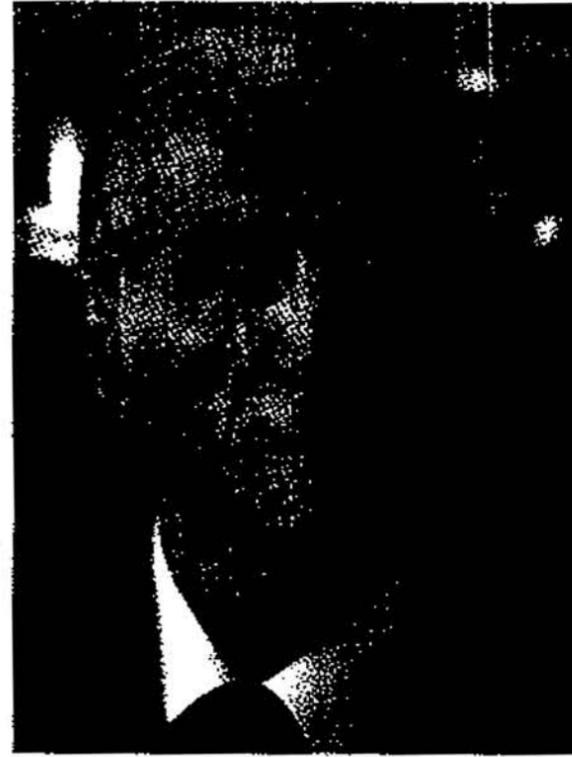


انفجار السيارات المفخخة أكثر ما أربع اللبنانيين.



كميل شمعون تتالفه مع دمشق لم يعمر.

بدأ السلم الاهلي. ومغزاه بناء نظام حكم سياسي يلاقي هدف الاصلاحات الدستورية بتحقيق مشاركة فعلية لكل القوى التمثيلية الرئيسية في الانضمام الى المؤسسات الدستورية، وفي اتخاذ القرارات الوطنية. وهو ايضاً مغزى نشوء طبقة سياسية موالية بكليتها للدور السوري في لبنان، ولاستمرار وجود الجيش السوري على الاراضي اللبنانية ما دام ثمة احتلال اسرائيلي للجنوب وفي انتظار تسوية شاملة وعادلة. هي الطبقة السياسية



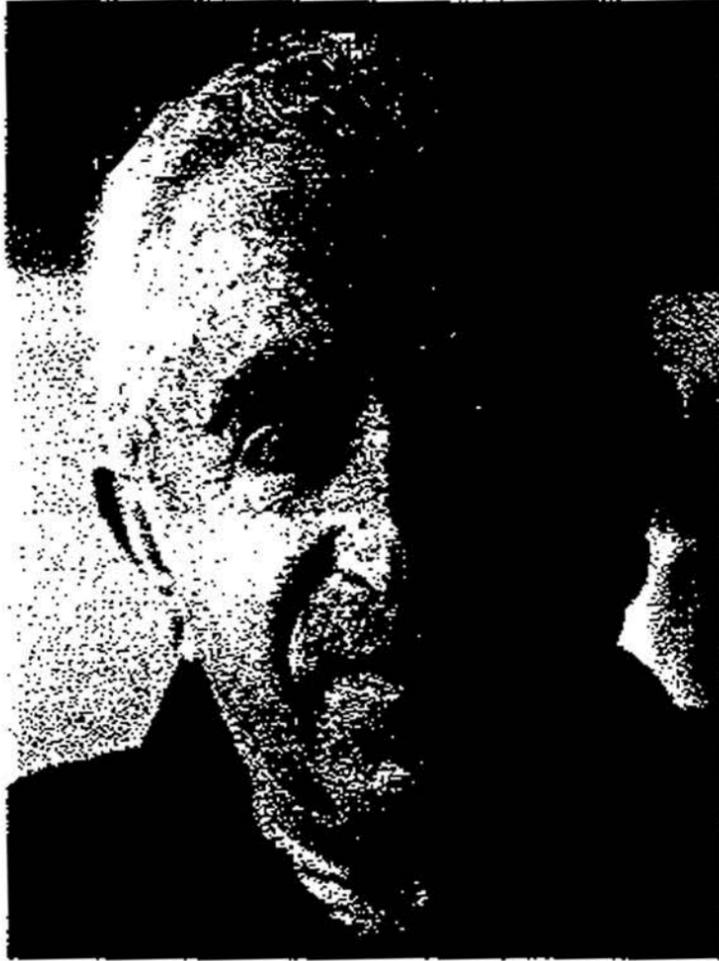
خاض بيار الجميل معركة تجريد الفلسطينيين من السلاح.

على الاراضي اللبنانية الواقعة تحت سيطرة الجيش اللبناني والجيش السوري، ويعيد بناء المؤسسات الدستورية والوطنية، ثم يمهد بعد نحو سنتين (١٩٩٢) لإجراء اول انتخابات نيابية عامة في البلاد بعد انقطاع ٢٠ عاماً. لكن أي لبنان جديد انبثق؟ لم يكن في الامكان معرفة اي لبنان جديد انبثق من الحرب الا في ظل السلم الداخلي وشروط تحقيقه والقوى القادرة على فرضه، وإن بدا لكثيرين ان الحرب انتهت من غير ان يكون قد

الذيات والهوى السياسي فحسب. او على الاقل استعادة الحد الأدنى من تجربة «الاتفاق الثلاثي» (١٩٨٥) الذي أشرف على انجازه السوريون بدعم قواد الثلاث آنذاك (نبيه بري ووليد جنبلاط والياس حبيقة قبل ان يسقطه أمين الجميل وميشال عون وسمير جعجع) في تنظيم العلاقات اللبنانية - السورية. من ذلك المعاهدة اللبنانية - السورية ثم الاتفاق الامني بين البلدين (١٩٩١). وقد يكون عدد القمم التي عقدها الرئيسان اللبناني والسوري على امتداد الولاية

التي نشأت من انتخابات ١٩٩٢ وسيطرت بغالبيتها على الحكومات الست المتعاقبة في عهد الياس الهراوي، وأوصلت الى رئاسة مجلس النواب اقوى حلفاء سورية في لبنان نبيه بري، وحافظت على الموقع المميز لوليد جنبلاط في الحكم. ثم أعادت انتخابات ١٩٩٦ لتؤكد تكريس استمرار هذه الطبقة.

على ان الحاجة الى كل هذا الانقلاب السياسي كانت تقتضي اولاً وأساساً ارساء علاقات لبنانية - سورية متينة ودائمة استناداً الى القانون لا



رشيد كرامي: التوازن التقليدي.



كمال جنبلاط: قيادة معركة الاصلاحات.



حرب أم لعبة؟

افضى اتفاق الطائف الى اعادة بناء المؤسسات الدستورية طبقاً لمعادلة سياسية أكثر منها دستورية، هي توزيع السلطات والصلاحيات على الطوائف الثلاث الأساسية مناصفة: الموارنة والسنة والشيعية، بتجريد رئيس الجمهورية من جزء مهم من اختصاصاته الدستورية، واناظتها بمجلس الوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء الذي لم يعد رئيس الجمهورية بل رئيس الحكومة، وتعزيز موقع رئيس مجلس النواب (ومن خلاله مجلس النواب ما دام قابضاً على سلطة القرار فيه) عبر تمديد مدة ولايته، بذلك اتاحت التعديلات الدستورية توفير أفضل فرص التصادم والاختلاف بين المؤسسات الدستورية خصوصاً بإيجاد مؤسسة مجلس الوزراء كمصدر القرار في السلطة الاجرائية يشارك فيه الجميع. ولهذا غالباً ما تدخل السوريون في السنوات التالية من حقبة الطائف، لمصلحة المسؤولين المختلفين على السلطات والصلاحيات وبذلك أيضاً وضحت دمشق مرجعية «الازمة الدستورية» هذه التي لا يزال يشكى منها الى اليوم. على الاقل بشهادة الاخلافاة الاخيرة قبل اسبوعين في مجلس النواب (جلسة الاستجوابات) على تفسير الدستور، ومن قبلها بأيام السجال على صلاحيات نائب رئيس الحكومة ما قاد لتوّه الى اطلاق اتهامات مذهبية.

وليست «الازمة الدستورية» وحدها الثمن

الطويلة لالياس الهراوي خبير معبر عن موقع هذه العلاقات المميزة في سلم استمرار الاستقرار الداخلي والبناء التدريجي للمؤسسات الدستورية والوطنية ومؤازرة حلفاء دمشق في السلطة، في عهد الياس سر كريس عقدت تسع قمم لبنانية سورية، وفي عهد أمين الجميل عقدت 11 قمة، وفي عهد الياس الهراوي عقدت 11 قمة.

ولعل في الرقم الاخير ما يشير الى اهمية الدور السوري في العهد السابق في تعاطيه وادق تفاصيل الحياة الوطنية الداخلية، غالباً ما لجأ المسؤولون اللبنانيون آنذاك الى وساطة دمشق في تسوية الخلافات بينهم، او اجراء مصالحات شخصية. اذ عنى كذلك انعقاد 11 قمة لبنانية - سورية على امتداد تسع سنوات في عهد الياس الهراوي معدلاً وسطياً هو ست قمم رئاسية في السنة الواحدة، ومعدلاً وسطياً مماثلاً هو قمة لبنانية - سورية كل شهرين. بل الابرز انعقاد تسع قمم في سنة واحدة (1990)، هي سنة التحولات الكبيرة في ذلك العهد الذي لم يبدأ فعلياً في ممارسة الحكم الا في شهورها الاخيرة مع التصويت على التعديلات الدستورية في مجلس النواب واخراج ميشال عون بالقوة من قصر بعبدا.

بيد ان ذلك كله بطرح النتيجة الأكثر وقعاً في ثمن انهاء الحرب اللبنانية ووقف الاقتتال الداخلي، هي «الازمة الدستورية» المستمرة منذ عقد تماماً، ومنذ تعديل الدستور خصوصاً. اذ

بعد انتخابات 1992، انهم خسروا فعلاً حربهم تلك، فيما حصد اللبنانيون الشيعة أفضل مكاسبها، وخرج من الحرب رابحان كبيران في السلطة هما نبيه بري ووليد جنبلاط وأن في ظل حكم رئيس قوي للجمهورية هو الياس الهراوي يحظى بثقة نظيره السوري. في هذا الوقت كان المسيحيون، لا سيما منهم الموارنة، فقدوا كميل شمعون وبيار الجميل، ونأى ريمون إده بنفسه عن لبنان فيما يمنح أمين الجميل وميشال عون من العودة الى البلاد، فلم يبق غير بطريك الموارنة في بكركي الذي يعلن مواقف جريئة، فيما تطمئن دمشق الى موالاة جميع المؤسسات لها.

توقفت الحرب بين اللبنانيين، من غير أن يخرج لبنان من أسر موقعه بين دولتين إقليميتين قويتين، ليس في وسعه حيالهما إلا الانحياز الى سورية، إلا أنه يدفع الثمن.

حرب 1975 - 1990 التي بدأت بالعامل الفلسطيني وياتت اليوم رهينة التسوية السلمية الشاملة، قدمت باتفاق الطائف للبنانيين أخيراً سلباً داخلياً لا قتلى فيه ولا اغتالات ولا متاريس ولا حروب شوارع إلا أنه مقيم على فوهة بركان ذلك الاتفاق ■

مجانياً. ولم يعد في الامكان بعد انقضاء سنتين (1992) مطالبة السوريين بمغادرة قسم من البلاد. اذ كان بدأ مؤتمر مدريد للسلام اعماله سببياً الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط، فنشأ تبعاً لذلك التلازم بين المسارين اللبناني والسوري في مفاوضات التسوية السلمية.

في هذه الاثناء لم تعد اسرائيل في صلب المعادلة الوطنية بين اللبنانيين، ولا عاملاً مؤثراً في تخريب الدور السوري في لبنان على غرار ما كانت عليه في النصف الثاني من السبعينات وحتى النصف الاول من الثمانينات. لكنها اضحت قادرة اكثر على التعرض للمدنيين اللبنانيين في لعبة عض الاصابع في المفاوضات مع سورية، لعبة عض الاصابع المتبادلة. سورية عبر المقاومة، واسرائيل بتصعيد اعتداءاتها.

كل ذلك بعد انقضاء الحرب اللبنانية التي نجح اتفاق الطائف ورعاية سورية وحدها لتطبيقه في اخراج العامل الاسرائيلي من صلب المعادلة الوطنية وتعزيز مواقع القوى الحليفة لسورية، فضلاً عن التأثير الكبير لدمشق في معظم القرارات الداخلية، الكبيرة والصغيرة، وارساء توازن سياسي جديد اشعر المسيحيين، خصوصاً

الباهظ لتسوية سياسية في حرب أهلية لم تنته حكماً بحل سياسي، ولم يكن في الامكان فرض تطبيق الحل السياسي الا بالخيار العسكري. وهو ما حصل بإقصاء ميشال عون بالقوة، فأشعر المسيحيين - بالتزامن مع انتخاب رئيس للجمهورية هو الياس الهراوي لم يختاروه - انهم خسروا حرباً طويلة كانوا رأس حربية في خوضها، ولم تنته بالخضم نفسه الذي بدأت معه. كانت الخسارة مزدوجة: عسكرية (وقد ساهم فيها اقتتال المسيحيين في حرب ميشال عون وسمير جعجع التي قوّضت كلياً قوتهم وألتهم العسكرية)، وسياسية في التسليم بتنازلات التخلي عن جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية في مقابل استعادة قسم من السيادة على الأرض. وهو ما عنته الوعود التي تلقاها اللبنانيون المسيحيون في اجتماعات الطائف بمطالبتهم بالتساهل حيال انتقال بعض صلاحيات رئيس الجمهورية الى مؤسسة مجلس الوزراء لقاء اعادة انتشار القوات السورية في البلاد الى اطراف البقاع في مهلة سنتين بعد المصادقة على التعديلات الدستورية. على ان الثمن السياسي في الدستور اضحى

السلطة (١٩٨٧) بتفجير طوافة عسكرية كانت تقله في خضم الصراع السياسي والعسكري في البلاد.

- نكبت الطوائف برموز كبار اغتيلوا: مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد (١٩٨٩)، الزعيم الدرزي كمال جنبلاط (١٩٧٧)، النائب طوني فرنجية (١٩٧٨)، رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون (١٩٩٠)، النائب السابق معروف سعد (١٩٧٥). واختفى الزعيم الشيعي الإمام موسى الصدر أثناء زيارته لليبيا (١٩٧٨) ولا يزال مصيره مجهولاً إلى اليوم. كذلك فضل ريمون إده النفي الاختياري في باريس (١٩٧٦)، وأرغم أمين الجميل على مغادرة البلاد بعد أيام على انتهاء ولايته الدستورية (١٩٨٨)، فيما أبعاد ميشال عون عن لبنان (١٩٩١) بقانون لا مثيل له بعد نحو سنة من لجوئه إلى السفارة الفرنسية على أثر إطاحته بهجوم عسكري نفذته ضده الجيشان السوري واللبناني (١٩٩٠) ولا يزال مقيماً في باريس على رغم انتهاء المدة القانونية للإبعاد وهي خمس سنوات.

وبعد سنوات قليلة على طي الحرب دخل سمير جعجع، أحد أبرز رموز الحرب وقائد ميليشيا «القوات اللبنانية»، السجن (١٩٩٤) بتهم ارتكاب جرائم اغتيال رشيد كرامي وداني شمعون ومحاولة اغتيال ميشال المر. وهو السياسي الوحيد، وزيراً سابقاً في حكومتين رفض الانضمام إليهما، الذي يلاحق وتصدر في حقه أحكام قضائية ويسجن من دون سائر نظرائه في ميليشيات أخرى بلغوا مراتب السلطة. ولا يسقط في هذا الحساب أيضاً اغتيال السفير الأميركي فرنسيس ميلوي (١٩٧٦) والسفير الفرنسي لوي دولامار (١٩٨١) ومقتل السفير الإسباني بديرو مانويل دو أرسيتيخي (١٩٨٩) إبان عمليات عسكرية وقذائف استقرت في مبنى السفارة، وسقوط نائبين هما لويس أبو شرف (١٩٨٩) بقذيفة على شرفة منزله وناظم التادري (١٩٨٩) اغتيالاً.

محطات في ١٥ سنة حرب

في ١٥ عاماً من سني الحرب اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠):

- تناوب على السلطة خمسة رؤساء للجمهورية اثنان اغتيلوا هما بشير الجميل (١٩٨٢) قبل ان يتسلم سلطاته الدستورية بتسعة أيام، وريته معوض (١٩٨٩) الذي أقسم اليمين من غير أن يحكم. فيما تعاقب بعد انتهاء ولاية سليمان فرنجية (المنتخب ١٩٧٠) كل من الياس سركيس (١٩٧٦ - ١٩٨٢)، أمين الجميل (١٩٨٢ - ١٩٨٨)، الياس الهراوي (١٩٨٩ - ١٩٩٨).
- تناوب على رئاسة مجلس النواب بعد اقضاء كامل الأسعد بقرار سوري لمجاراته اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ كل من حسين الحسيني (١٩٨٥ - ١٩٩٢)، ونبيه بري (١٩٩٢ - ...). ولم يتج انتخاب برلمان جديد للبلاد الا بعد انتهاء الحرب، في ١٩٩٢ للمرة الاولى منذ ٢٠ عاماً، في اثنائها استمر البرلمان المنتخب في ١٩٧٢ في تمديد ولايته قانوناً بعد آخر لتبلغ ثمانية قوانين تمديد ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٩.
- تعاقب على رئاسة الحكومة اربع رؤساء: سليم الحص (١٩٧٦ و١٩٧٩) وشفيق الوزان (١٩٨٠) في عهد الياس سركيس، وشفيق الوزان (١٩٨٢) ورشيد كرامي (١٩٨٤) في عهد أمين الجميل، وميشال عون على رأس حكومة عسكرية انتقالية في مرحلة الفراغ الدستوري بخلو منصب رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية أمين الجميل من دون التمكن من انتخاب خلفه (١٩٨٨ - ١٩٨٩)، وسليم الحص (١٩٨٩) في عهد الياس الهراوي.
- على ان رئيساً للحكومة هو رشيد كرامي اغتيل في اثناء وجوده في